قانون تطوير نظام المدفوعات غير النقدى

في إطار الشمول المالي

«منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني»

وافق مجلس الوزراء المصري علي تفعيل قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية الضريبية والجمركية اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ في إطار سعي وزارة المالية للتفعيل الكامل لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني المتضمن سداد جميع المستحقات المالية، أيا كانت قيمتها بأي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.

ومن قبل أصدر المجلس القومي للمدفوعات قرارًا ينطوي على إعداد مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية وعرضه على المجلس خلال ستة أشهر. لتنظيم مسار المدفوعات الإلكترونية كخطوة تعقب تدشين المجلس القومي للمدفوعات .

وقال مسئول بالبنك المركزي إن البنك مهتم خلال الوقت الجاري بالشمول المالي لتحقيق أهداف القطاع المصرفي التي ترمي للتواصل مع كافة الشرائح السوقية .

كما ان البنك المركزي بصدد اعداد قانون لتنظيم عمل المدفوعات الإلكترونية التي تتولى خدمات الدفع الالكتروني وتنفيذ وتشغيل المنظومة الوطنية الموحدة للدفع الالكتروني التي تربط القطاع المصرفي بمصدري الفواتير ومتقاضي الرسوم ومقدمي خدمات التجارة الالكترونية والجهات المعنية الأخرى وذلك على أسس اقتصادية وتنموية .

ويعد هذا القانون خطوة لازمة تخص المجلس القومي للمدفوعات وتنظم عمله في ظل تزايد الاهتمام بنظم الدفع الالكتروني . واتخذت مصر عدة خطوات في

اتجاه زيادة استخدام التعامل المالي الإلكتروني خلال السنوات الماضية، فبعد انتشار بطاقات البنوك، والقيام بتحويل صرف أجور موظفي الحكومة وأصحاب المعاشات من الطريقة اليدوية المباشرة إلى نظام الصرف عبر البطاقات، وإتاحة تعاملات البيع والشراء عبر الانترنت، تمت إتاحة خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول أيضًا.

حيث أن مصر تفتقد الإطار التشريعى للدفع الإلكترونى الخاص بها، وإن النظام فى البنوك لا يخضع للجهات الرقابية المالية، ولكن يخضع إلى الهيئات الفنية، وإن السوق المحلية لا يوجد بها أى قواعد أو تشريعات واضحة ومحددة لسوق المدفوعات .

كما إن طريقة الدفع الكاش لها قوانين وقواعد واضحة، لكن الدفع الإلكترونى لا يوجد له قانون واضح ومباشر وأن البنك المركزى يتوقف دوره مع شركات الدفع الإلكترونى فى الموافقة على طرح خدمة معينة للبنوك، ولكن لا يضع قوانين أو تشريعات لتنظيم العلاقة بين الشركات والبنوك أو بين شركات الدفع الإلكترونى وبعضها ,

وأن القانون الجديد سينظم العلاقة بين كافة أطراف المنظومة . ويتوقع أنه فى حالة فرض قوانين وتشريعات منظمة وحاكمة للعلاقة بين الشركات والبنوك والمؤسسات، سيكون هناك حافز أكبر لدى الشركات والمواطنين على حدٍ سواء، بالإضافة إلى رفع وسرعة أداء منظومة الـ"Payment". أن هذه القوانين ستعمل على وجود رؤية أكثر وضوحاً لنمو الشركات والبنوك.

وبدأت وزارة المالية في تطبيق أول نظام لمراقبة الأداء المالي والحسابات الحكومية التابعة لها إلكترونيا بهدف الرقابة علي الإنفاق العام والحد من تدخل العنصر البشري وإحكام الاشراف والمتابعة لكل المعاملات المالية الحكومية واوزارات والمحافظات وذلك في إطار خطة الدولة لتطوير المنظومة المالية الحكومية وإرساء مبدأ الشفافية والحوكمة والمحاسبة الفورية.

وفي هذا السياق يشار إلى ترأس الرئيس عبد الفتاح السيسي ، الاجتماع الأول للمجلس القومي للمدفوعات بكامل عضويته، التي تضم كل من رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي، ووزراء الدفاع، والتخطيط، والداخلية، والاتصالات، والعدل، والمالية، بالإضافة إلى رؤساء المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة العامة للرقابة المالية، فضلاً عن نائب رئيس البنك المركزي للاستقرار النقدي، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري. وتم اتخاذ عدة قرارات مهمة يأتي في مقدمتها إلزام جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية وغيرها من الجهات الحكومية بعدم سداد أي مستحقات للموردين المتعاقدين مع تلك الجهات تزيد قيمتها عن عشرين ألف جنيه بصورة نقدية أو عن طريق شيكات مصرفية.

وخلال هذا الاجتماع استعرض محافظ البنك المركزى الموقف التنفيذى للقرارات والتكليفات الصادرة عن المجلس، حيث تمت مناقشة الإطار العام للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وعرض الموقف التنفيذى لإنشاء المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع، حيث أوضح محافظ البنك المركزى الإجراءات التى تم اتخاذها لإنشاء تلك المنظومة والخطوات الجارى تنفيذها فى هذا الشأن وأنه قد تم مراعاة فى تصميم البطاقة أن تكون متعددة التطبيقات لإمكانية استخدامها فى صرف الدعم النقدى والعينى مستقبلًا.

كما قدم محافظ البنك المركزى للرئيس أول بطاقة تصدر عن المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع باسمه، موضحًا أن المنظومة ستبدأ فى العمل بنهاية العام الحالى.

كما استعرض كذلك مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، والهدف من إعداد مشروع القانون وخطوات إعداده، وأهم المواد المقترحة فى مشروع القانون الذى يراعى التيسير على المواطنين فى سداد مقابل الخدمات المقدمة لهم، كما يسهم فى تحقيق الشمول المالى ودعم الاقتصاد القومى، واستعرض أيضًا أهم مستجدات خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، مؤكدًا اهتمام البنك المركزى بتأهيل كوادر متخصصة فى مجال الأمن السيبرانى للخدمات المصرفية.

كما أن وزيرى المالية والتخطيط قاما خلال الاجتماع بتقديم عرض توضيحى حول الموقف التنفيذى لأهم القرارات والتكليفات الخاصة بلجنة التحول الرقمى للمدفوعات والمتحصلات الحكومية، حيث استعرض وزير المالية الجهود المبذولة لتفعيل الشبكة المالية

للحكومة، موضحًا أنه قد تم تفعيل خدمة المرتبات لكافة الجهات الحكومية بنسبة ١٠٠٪، كما تم إلزام الجهات ووحدات الجهاز الإدارى للدولة بإيقاف إصدار الشيكات وإيقاف السداد النقدى لمستحقات الموردين بنهاية العام المنقضى. مشيرًا كذلك إلى ارتفاع نسبة التحصيل الإلكترونى من الضرائب والجمارك.

واستعرضت وزيرة التخطيط جهود الوزارة فى إعداد خريطة متكاملة لتطوير الخدمات الحكومية تمثلت فى إطلاق منصة تبادل البيانات الحكومية، والانتهاء من ربط ٢١ جهة حكومية بتلك المنصة مما أدى إلى ترشيد الإنفاق وإتاحة العديد من الخدمات الحكومية للمواطنين، وكذلك إطلاق تطبيق خدمات المحمول (خدمات مصر) بعدد ٣١ خدمة حكومية والعمل على إتاحة الدفع الالكترونى لتلك الخدمات.

كما أشارت وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري إلى استمرار التعاون مع الجهات المختلفة لإتاحة التحصيل الإلكترونى من خلال ١٢٦٠ منفذا حكوميا.

فيما قام وزير الداخلية بعرض مستجدات مشروع تطوير بطاقة الرقم القومى ذات الشريحة الذكية.

وفى ضوء المناقشات التى دارت خلال اجتماع المجلس، فقد وافق المجلس على إحالة «مشروع قانون تنظيم وسائل الدفع غير النقدي» إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة بشأن العرض على مجلس النواب، ووافق أيضا على الاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية فى المدفوعات الحكومية وأعمال صرف الدعم فى صورتيه العينية والنقدية، مع الاستعانة بالخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ المشروع، وقرر أيضًا مد العمل بقرار إعفاء المواطنين من المصروفات الخاصة بفتح حساب لخدمات الهاتف المحمول، وخفض المصروفات الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة ٥٠٪ حتى نهاية مارس ٢٠١٩.

وفي الاجتماع رفيع المستوى استعرض الأهداف التي يسعى المجلس القومي للمدفوعات إلى تحقيقها ومنها خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتشجيع استخدام القنوات الإلكترونية في الدفع، والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وزيادة المتحصلات الضريبية.

كما أن المجلس يعمل على تنفيذ خطط للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد والعمل على تحقيق الشمول المالي، حيث اتخذ الاجتماع ٥ قرارات أولها إعداد مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية وعرضه على المجلس خلال ٦ أشهر.

وفي هذا السياق بدء تفعيل منظومة التحصيل والدفع الإلكتروني بالشركات الخاصة حيث قامت مجموعة من الشركات الخاصة بالمساهمة مع الدولة في تقديم خدمات جديدة تساهم في تعزيز مبدأ الشمول المالي، الذي وضعته الدولة المصرية منذ فترة على رأس اهتماماتها، لقدرته على ضم الاقتصاد غير الرسمي لمنظومة الدولة، وتضمين الغالبية العظمى من المجتمع بالنظام المصرفي..

الشمول المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية.

ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق المؤهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

وقد حرصت البنوك المصرية على تطبيق مبادرة البنك المركزي في إرساء مفهوم الشمول المالي بهدف ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي، بتشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية خلال أسبوع الشمول المالي.

يلعب الشمول المالي دورا اجتماعيا مهما على الشريحة الأكبر لمحدودي ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم، باستخدام مراكز الشباب والأندية، مع عرض جميع منتجات البنوك لشرائح المجتمع المختلفة، ونشرها داخل الجامعات والمعاهد لضم أكبر شريحة ممكنة.